

المصدر: من انجاز الطالبة 2014

### III- اسقاط مفهوم الحوكمة على المدينة :

تعتبر المدينة احد اهم المجالات التي يجب الاعتناء بها ، و هذا لكونها مجال مفتوح و حساس و يعتبر مكان احتكاك و احتواء جميع القطاعات و الميادين، و الحوكمة مفهوم استخدم من قبل الجميع و في جميع المجالات ، حتى العمرانيون ذهبوا أبعد من ذلك باقتراح مفهوم الحوكمة العمرانية او الحوكمة الحضرية.

#### 1 الحوكمة الحضرية الرشيدة :

وحدة المفهوم و تعدد التعريف :

(1) *(Patrick le galaes)* : اعتبر ان الحوكمة الحضرية لا تتعلق بدور فاعلين فقط ( الدولة و الجماعات المحلية ) بل تتعداهما الى فاعلين اخرين لتحليل تعقيدات الفعل العمومي و مشاكل التواصل الناتجة عنه كالتفكك الحضري و اللامساواة .

(2) *( georger cavalier )* : الحوكمة الحضرية هي عبارة عن المسؤولية المشتركة في انجاز مشروع مع بناء اطار تعاوني للفعل الجماعي و هذا بتبني فكر استراتيجي يساهم في ربط علاقات متخصصة بين الفاعلين .

(1)- Patrick Le Gales : Du Gouvernement Des Villes A La Gouvernance Urbaine, Revue Française De Science Politique n° : 01,1995

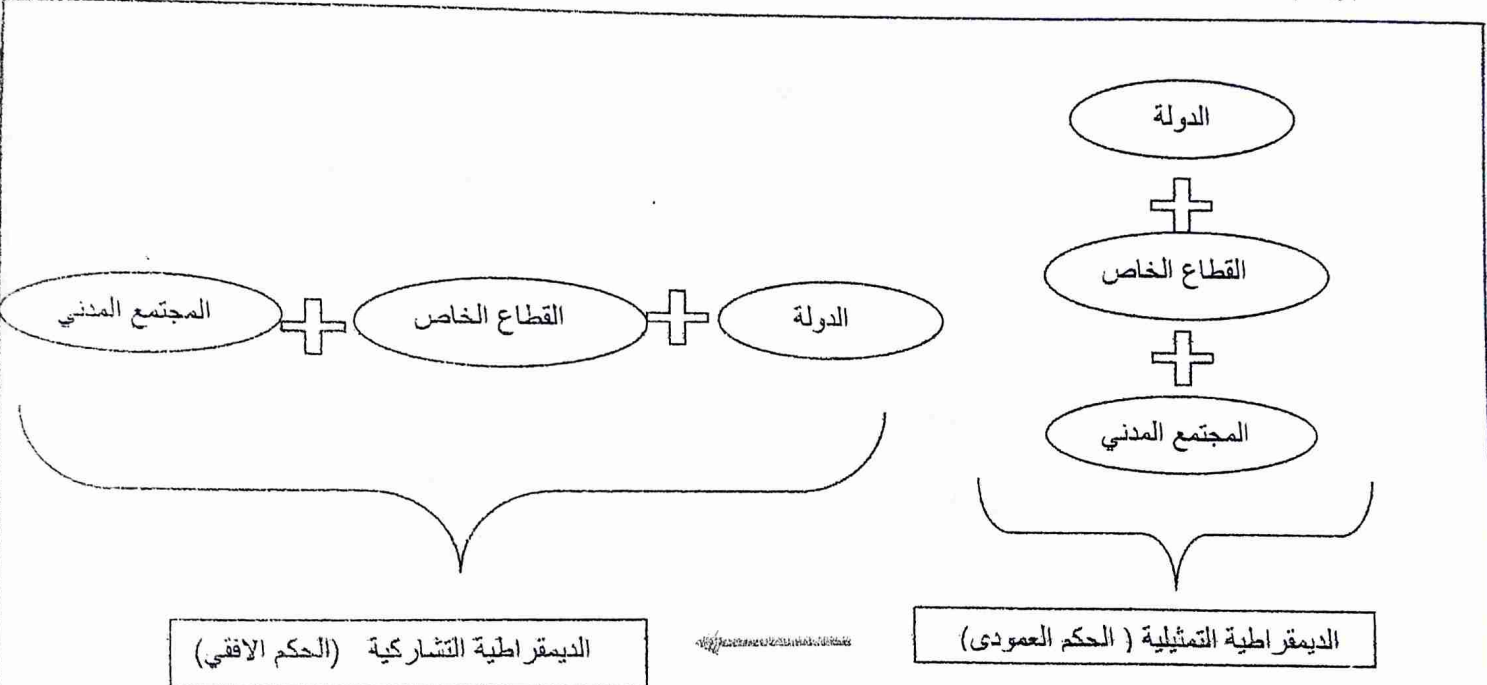
(2) -George Cavalier -note de synthèse sur la gouvernance , centre de documentation de l'urbanisme. 1996

اذن فالحوكمة الحضرية الرشيدة أمر ضروري للتعامل مع العديد من التحديات التي تواجه المدن و حل المشاكل الحضرية على النحو الفعال ، حيث تسمح بإعداد اطار سياسي و اداري لتكامل السياسات الحضرية .

الحكومة الحضرية الرشيدة دعوة صريحة الى ضرورة التخلي على الديمقراطية التي تحتكر الشأن العام على الدولة (الديمقراطية التمثيلية) ، و الدعوة الى ضرورة العمل على الديمقراطية التشاركية التي تمكن من اشراك جميع الاطراف المتدخلين في الفعل الحضري في معادلة تكاملية كل حسب صلاحياته ، لاحظ الشكل رقم (02)

- ✓ الدولة : الصانع الاول للقرار و المشرع للقوانين
- ✓ القطاع الخاص : هيئات و مؤسسات خاصة ذات مؤشرات اقتصادية .
- ✓ المجتمع المدني : المتمثل في الجمعيات .

شكل رقم (02): معادلة الحوكمة الحضرية الرشيدة



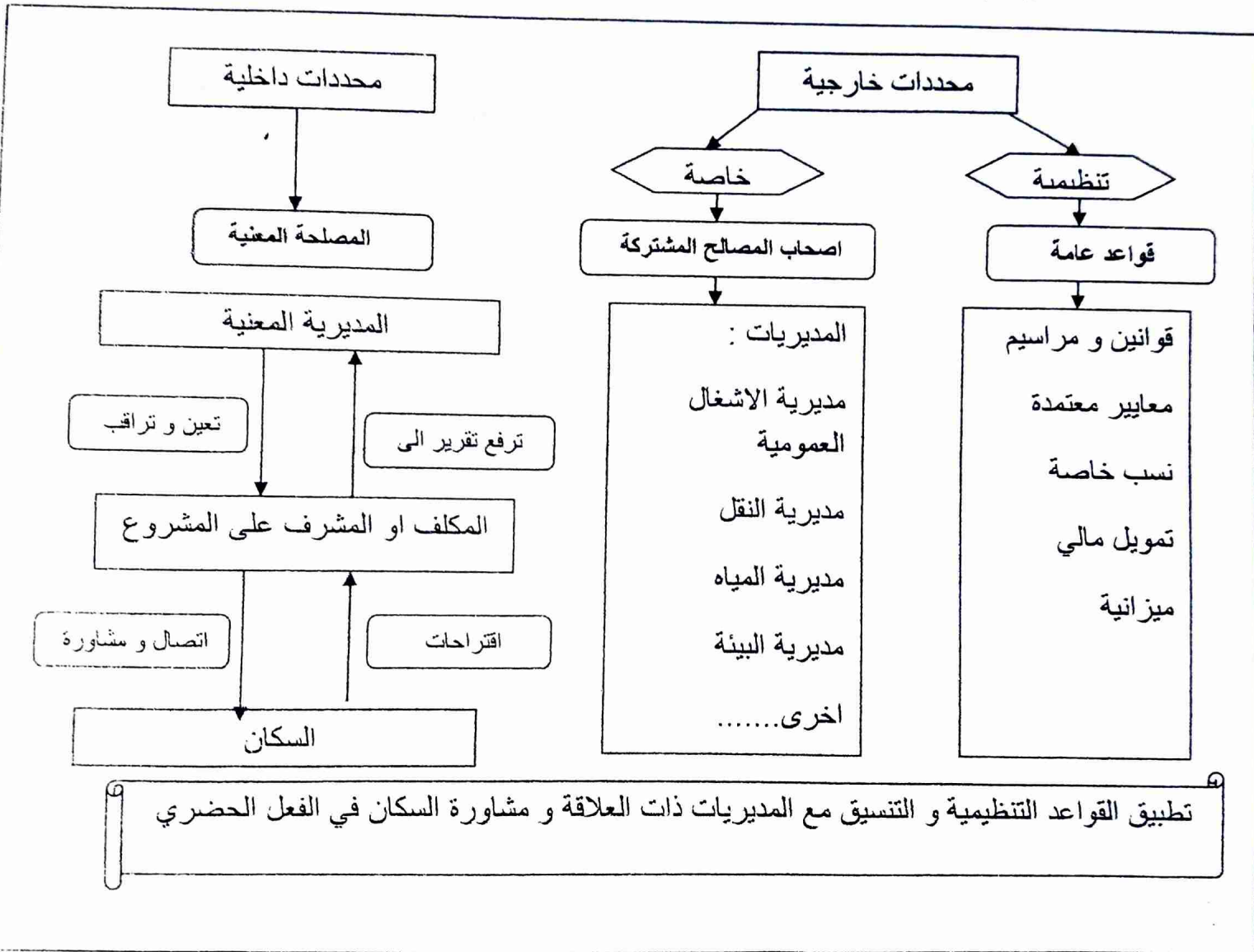
هذا الشكل الحديث المعمول به حسب المستجدات العالمية و المحلية ، حيث ان كل فاعل من الفاعلين الحضريين له دوره المطلوب منه و المسؤول عنه يستطيع من خلاله تحقيق غاياته في اطار من الشراكة و التنسيق المتبادل

تعتبر هذه المعادلة منهج تقليدي للتسيير الحضري ، حيث تتميز بتحديد دور كل فاعل من الفاعلين ( الاول ، الثاني ، الثالث ) فبالرغم من ضرورة تواجد هؤلاء الفاعلين في دائرة التسيير الحضري إلا ان ادوارهم تتدرج من الالهة الى المهم الى الالقل اهمية ، تربطهم مصالح متضاربة و مختلفة و هذا ما يؤدي الى خلق خلل في ادوارهم فالتسلسل ضروري الا انه يتطلب التنسيق بين مختلف الادوار

أساس  
 IV- السياسة التشاركية : للحكومة الحضرية الرشيدة ،  
 (1) محددات الحكومة الحضرية الرشيدة : تم الاعتماد على ثلاث اساس في تحديد محددات  
 الحكومة الحضرية الرشيدة من اجل تطبيق مجدي و فعال ، لاحظ الشكل رقم (03)

- الاساس الاول : وجود ازمة في في طريقة التسيير و التعامل الحضري
- الاساس الثاني : هذه الازمة اظهرت عجز و فشل الاشكال التقليدية في الاداء العمومي
- الاساس الثالث : ظهور شكل جديد للحكم اكثر ملائمة للمعطيات الحالية

شكل رقم (03) : محددات الحكومة الحضرية الرشيدة



✓ ان اعتماد هذه المحددات في الفعل الحضري يؤدي الى:

- زيادة الثقة و تعميق دور الفاعلين
- الحفاظ على حقوق السكان
- تدعيم و تشجيع القطاعات الاخرى على القيام بدورها و تخلق نوعا من المشاركة و التنسيق
- تحمي اموال الدولة من الضياع
- خلق جهاز متكامل قادر و فعال يؤمن معدلات عالية من الجودة و يحقق مختلف المصالح .



## (2)- المشاركة ، المشاورة ..... مبادئ معاصرة لتفعيل دور السكان في التدخل الحضري

اعتمدت برامج التهيئة الحديثة في الدول المتقدمة على ضرورة اشراك السكان في اعداد البرامج الحضرية الخاصة بمجالاتهم الحضرية حيث كانت العمليات العمرانية تتسم بالمركزية، ولا تسمح للسكان بالمشاركة في عمليات التخطيط و التصميم والتنفيذ ، و بعد بروز الإخفاقات المتتالية لهذا النوع من الإستراتيجيات العمرانية ظهرت الدعوات المتتالية لفسح المجال أمام مشاركة السكان و كان ذلك خاصة في ظل تطبيق مفهوم الحوكمة الحضرية الرشيدة و التنمية المستدامة للمدن و ذلك عن طريق :

### (1-2) سبر رغبات السكان (1)

ان المعرفة الدقيقة و الكافية لإنجاح أي تدخل على مجال حضري على الخصوص، يجب أن لا تعتمد على الإجراءات المدروسة من طرف المختصين فقط ، بل عليها أن تستكمل بإجراء عملية السبر لرغبات السكان المختلفة وراء الاستعمالات الظاهرة و التي تلبي بعضا من حاجاتهم الأساسية (كاستعمال مساحة داخل للحي لجلوس كبار السن ، يمكن ان نستنتج انهم يحتاجون ساحة عامة ) ، مما يمكننا من معرفة المعاني و الأهداف التي يرمي إليها هؤلاء من خلال ممارساتهم المختلفة في المجال، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تصور التهيئة المتطابقة مع تصور السكان لما يأمل أن تكون عليه مجالاتهم السكنية فهذا الإجراء يفضي إلى معرفة بالمكان و الممارسات ، وإلى معرفة الإدراك و المراد لمختلف طيقات السكان. و من خلال هذه المعارف نستطيع تجسيد :

" الرهانات المشتركة التي تهيكل برنامج التهيئة " ، ويسمح إدماج هذه المعارف بأخذ ب :

- الأبعاد الذاتية للمكان ( الامكانيات و المؤهلات )

- الواقع المعاش ( الوضعية الحالية )

- المنتظر ( المشاريع المنتظرة )

- المرغوب (الاحتياجات )

- المرغوب (التدخل غير المرغوب به ) .

### (2-2) إجراء المشاركة: (2)

نعرف المشاركة بأنها الخطوات التي تمكن أعضاء مجتمع ما بكل أفرادهم من ابداء رأيهم و هي تعتبر خطوة جريئة لتقوية وتمكين هذه المجتمعات من تجديد أولوياتها و احتياجاتها واتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن القول بأن مشاركة السكان هي الآلية التي تجعل السياسات و القرارات أكثر فاعلية و ترضي المستفيدين من هذه المشاريع و السبب أن لها الدور الكبير في تحسين البيئة الحضرية إذ ستحافظ على ثبات طابع المدينة مدة أطول وستساهم في تحقيق أهداف الجهات التخطيطية بشكل دقيق .

يأخذ أسلوب المشاركة في العمليات العمرانية ثلاثة أنماط ، تتمحور حول:

الإعلام ، الاستشارة و المشاورة

(1) - [www.nadorecity.com](http://www.nadorecity.com)

(2)- Jay M. Stein, "Classical Readings in urban Planning: An Introduction", New York:

McGraw-Will, Inc., 1995,

+ محمد عبد العزيز عبد الحميد- أستاذ التخطيط العمراني - التخطيط بالمشاركة: أداة لاستدامة تنفيذ المخططات

العمرانية للقرى حالة دراسية: قرية دلبشان محافظة الغربية- مصر ( تم اقتباس الفكرة العامة من المصدريين السابقين )

**أ- المشاركة بالإعلام:**

يعتبر الإعلام أولى أنماط العمران التشاركي، إلا أنه طريقة ذات اتجاه واحد فالسلطات العمومية تقوم بإعلام السكان فقط دون التعرض للشرح و تقبل المعارضة أو الملاحظة على أقل تقدير، مما يجعل السكان يتعاملون بطريقة سلبية مع هذا الإجراء ، لذا يعرف هذا النمط بالمشاركة السلبية و تكون "بإطلاع السكان على المشاريع التي ستقام في حيهم فقط".

**ب- المشاركة بالاستشارة:**

تعد الاستشارة هي ثاني هذه الأنماط و هي تزيد على النمط الأول بأنها تطلب من السكان بعد أن يتم إعلامهم بتسجيل آرائهم و ملاحظاتهم لدى أصحاب القرار، و عادة ما يتم إجراؤها على شكل " الاستقصاءات العمومية "

**ج- المشاركة بالمشاورة:**

تعتبر المشاورة ثالث تلك الأنماط و الذي يترجم التعبير عن القبول باقتسام سلطة القرار و السعي المشترك لإيجاد الحلول التوافقية للإشكالات المطروحة، فالتواصل المناسب مع جميع الفاعلين و تجميعهم مع بعضهم البعض أمر ضروري طوال مدة مسار المشروع العمراني ، و يمكن أن تؤدي المشاركة بالمشاورة إلى تمديد آجال الدراسة لكنها ستفضي حتماً إلى نتائج كيفية واضحة.

إذا لم يتم وضع المشروع في مواجهة الآراء الأخرى قبل وصوله إلى مرحلة الانجاز ، و إذا لم نعتبر المناقشة و المحاوررة مرحلة لا تتجزأ من مراحل المشروع فسوف نتفاجأ بالمواجهة التي ستحدث بعد أن يكون المشروع في مرحلة التنفيذ، و يكون بذلك قد أنفق الكثير من المال من أجل نتائج غير مرغوب فيها.

حيث تتم هذه المشاورات وفق مقارنة متعددة المراحل تدعى " الدورة التشاركية " ومنه :

**2-3- مراحل الدورة التشاركية (1)**

يمر تنظيم الدورة التشاركية بثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة 01 : ما قبل التشخيص التشاركي

2. مرحلة 02 : مرحلة التشخيص التشاركي

3. مرحلة 03 : مرحلة المصادقة

**1- المرحلة القبلية**

يتم خلال هذه المرحلة استجماع المعلومات الضرورية عن السكان المستفيدين (الخصائص الثقافية ، الاجتماعية، الاقتصادية.....) وعن الوسط الذي يعيشون فيه

كما يتم خلالها وضع و تحديد الآليات الأولية للعمل مع السكان و باقي اعضاء الفريق فيما يخص:

تحديد هدف/أهداف التشخيص التشاركي و ذلك بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- من نحن؟

- ما ذا نريد؟

- مع من سنعمل؟

- لأجل من؟

- ماذا يمكننا عمله؟

2- وضع خطة عمل (ولو تقريبية و مؤقتة) لإجراء التشخيص و ذلك بتحديد:

- نقطة الإنطلاق.



- نقطة الوصول.
- تحديد أنواع الأدوات التي ستستعمل في التشخيص.
- توزيع الأدوار و المهام داخل المجموعة المشرفة عن التشخيص.
- تحديد الوسائل و الموارد اللازمة لإنجاز التشخيص ( البشرية, المادية,.....).

## 2- إنجاز التشخيص التشاركي

يتم إنجاز التشخيص وفقا لخطة العمل المتفق عليها ويجب مراعاة مشاركة كل الفئات المجتمعية في عملية التشخيص ( نساء, رجال, شباب, عاطلين, ذوي الحاجيات الخاصة,.....)

التشخيص التشاركي هو منظومة بحث ميداني تتوخى تحديد و تحليل المشاكل التي تعانيها فئة مجتمعية معينة وكذا الحلول والبدائل التنموية التي ترتئها في أفق إنتاج مشروع أو برنامج أو نشاط تنموي. لذا فهو يتم عبر مقاربات محفزة, سهلة التكيف, ديناميكية و مبدعة تعتمد مبادئ الشمولية, الاستدامة الإنصاف و المساواة, ركيزتها الأساسية أن الإنسان هو جوهر الفعل التنموي لذا فمشاركة السكان المحليين في صنع القرار مسألة حيوية في فلسفة هذه المقاربة.

و يمر إنجاز التشخيص التشاركي عبر مراحل أهمها:

- تحديد و توضيح أهداف السكان و المتدخلين الخارجيين,
- دراسة المشاكل و المعوقات وكذا الإمكانيات و المؤهلات و الموارد المتاحة أو التي يسهل استقطابها.
- تحديد الحلول الممكنة.
- تحديد ميكانيزمات تفعيل كل حل على حدة.
- ترتيب هذه الميكانيزمات من الأسهل إلى الأصعب.
- تحديد حجم المعلومات و المعرفة اللازمة لتفعيل الحلول.
- استجماع المعلومات اللازمة.
- تحليل المعلومات.
- اختيار البدائل.

## 3- مرحلة المصادقة : و هي اخر مرحلة حيث يتم فيها المصادقة على الحلول النهائية

القابلة للتطبيق .

## V- خبرات بعض الدول في تحقيق الحوكمة الحضرية الرشيدة عن طريق تطبيق السياسة

التشاركية :

قمنا في هذا الجزء بتناول عدد من التجارب في مجال تطبيق الحوكمة الحضرية الرشيدة عن طريق اعلام , مشاوره و مشاركة السكان في الفعل الحضري , حيث يعتبر تحقيق التنمية الحضرية المستدامة هو الهدف الأساسي لتنمية المجتمعات الحضرية, ويتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم مستحدثة يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة الحضرية الرشيدة من خلال مشاوره السكان والتواصل معهم لذا سنعرض عددا من التجارب العالمية التي اعتمدت بها على مشاركة السكان و تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ المشاوره و المشاركة مداخل للتنمية الحضرية المستدامة.

(1) التعريف بالمشروع : في اطار انجاز مخطط الفضاء ( espace ) و البرمجة الاقليمية ( SEPT ) الذي حل محل (SRAT)، لمنطقة الجنوب الكبير الذي يضم مدينتي تمنراست و ايليزي ) ، الذي اطلق عليه اسم مخطط فضاء الصحراء الكبرى ، الذي اوكلت مهمة انجازه لمكتب الدراسات ( URBACO ) بشراكة مع مكتب التنمية الجهوية (EDR) الفرنسي .

## (2) المقاربة المنتهجة :

تم انجاز المخطط عبر 4 مراحل كما جاء في دفتر الشروط ، حيث المرحلة الاولى " مرحلة التحليل التشخيصي للوضعية الحالية " ، تم فيها اعداد محضر ضبط و تحليل للوضعية الحالية للولايتين ، اما المرحلة الثانية و هي المرحلة المفتاحية لمخطط فضاء البرمجة الاقليمية " مرحلة التوجيهات العامة" اهم ما ميز هذه المرحلة هو مشاركة جميع الفاعلين في المدينة في اتخاذ القرار و هذا بمشاركة المديرية المختلفة و ممثلي السكان .

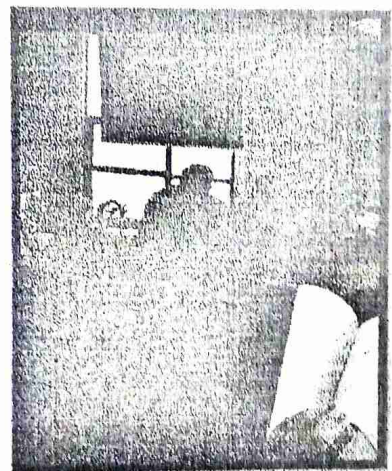
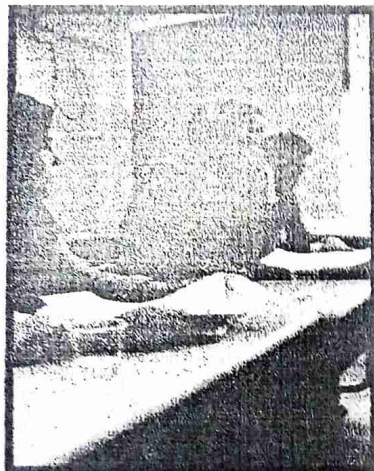
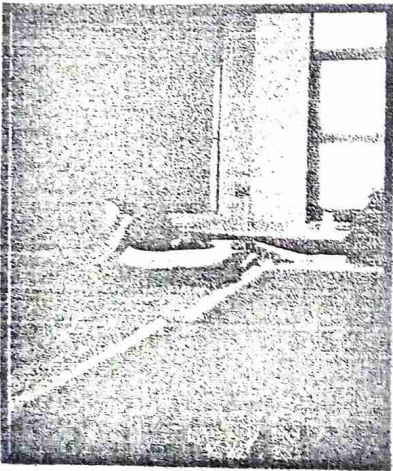
- اهداف المرحلة الثانية لمخطط فضاء البرمجة الاقليمية لمنطقة الجنوب الكبير :

- اقتراح المواقع الاكثر استعاب لابعاد التنمية و دراسة طرق اذماج الخصائص المحلية مع التنمية الشاملة للفضاء الاقليمي
- تحديد اشغال التهيئة و ادوات التدخل المطلوبة
- تحديد عوامل التغيير التي تتحكم في مستقبل الاقليم مع اقتراح اليات مناسبة و فعالة
- وضع خطة عمل على شكل اقتراحات ملموسة لتحقيق اقصى مردودية لامكانيات الاقليم في مجال التنمية .
- تحسين نوعية المدينة و الحياة .

(1-2) ورشات المشاركة : مكتب الدراسات و الانجاز في التعمير ( URBACO )، مع شريكه الفرنسي ( EDR )، قاما باعداد ورشات للمشاورة و المشاركة ، تسمح هذه الورشات بخلق افكار جديدة و مشاريع مستحدثة بالإضافة الى حماية فضاءات البرمجة للجنوب الكبير على مدى ال 20 سنة المقبلة .

تم اختيار يومي 30 جوان و 01 جويلية 2013 لإنشاء الورشات و فتح المجال للمشاورة و المشاركة لجميع الفاعلين الداخليين في المدينة انظر صور (01، 02، 03)

صورة رقم (01): ورشات المشاركة صورة رقم (02): ورشات المشاركة صورة رقم (03): ورشات المشاركة



المصدر : مكتب الدراسات في الانجاز و التعمير ( URBACO )

(1) - دفتر الشروط + مخطط المجال و البرمجة الاقليمية ( SEPT - GRAND SUD ) + مكتب الدراسات في

الانجاز و التعمير ( URBACO )

(2) - دفتر الشروط لمشروع مخطط المجال و البرمجة الاقليمية ( SEPT - GRAND SUD )



2-2) اهداف الورشات : هذه الورشات التي نظمت بالتعاون الوثيق مع وزارة تهيئة الاقليم ، البيئة و المدينة حيث ، تم خلال هذين اليومين معالجة ما يلي :

- عرض ملخص للمرحلة الاولى للمخطط " التحليل التشخيصي للوضعية الحالية"
  - عرض مقارنة اعداد المرحلة الثانية للمخطط " التوجيهات العامة"
  - عرض منهجية المشاركة ، المشاركة فيما يخص الخطوط العريضة للتنمية و تطوير فضاءات البرمجة الاقليمية للجنوب الكبير
  - اعداد المناقشة في الورشات فيما يخص المواضيع التالية :
- أ)- الورشة الاولى : تحت عنوان " البيئة ، الاستدامة و تامين الثروة الطبيعية و الثقافية تم معالجة الاشكاليات التالية :

- اشكالية الماء : التحويل ، المعالجة و تدوير المياه المستعملة .....
- نشاط الرعي و المناطق الرعوية الصحراوية
- المخاطر الطبيعية و الصناعية
- المناطق الحساسة و المواقع المحمية ( الحظائر الوطنية للهقار و الطاسيلي ، التنوع البيئي الصحراوي و المعالم و المواقع الثقافية )

ب)- الورشة الثانية : تحت عنوان " المدينة ، التعمير و السكن " تم معالجة الاشكاليات التالية :

- الديمغرافيا ، التعليم و الاطار المعيشي
- الصحة
- نوعية المدينة ، نوعية الحياة ، سياسة السكن و الخدمات الجوارية

ج)- الورشة الثالثة : تحت عنوان " النظام الانتاجي و التنمية الاقتصادية" تم معالجة الاشكاليات التالية :

- الهياكل الاقتصادية : المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- سياسات التكوين و التشغيل
- التقنيات الجديدة : تكنولوجيات الاعلام و الاتصال
- التمويل
- الموارد النفطية

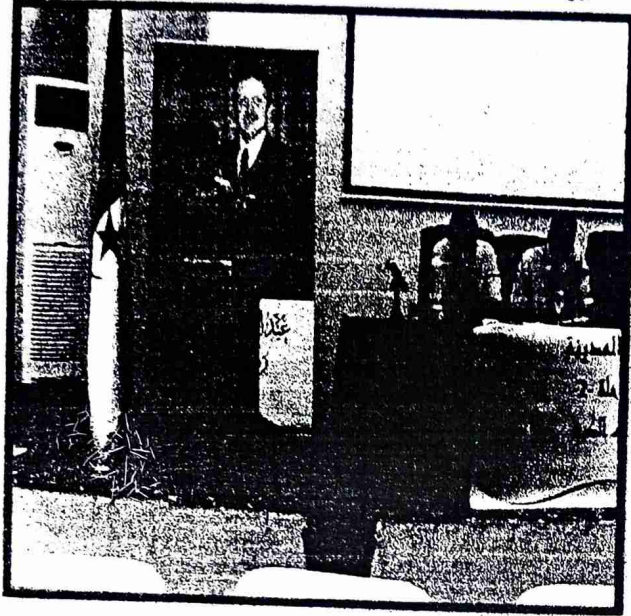
3)- الفاعلون المتدخلون :

هذه الجلسات ضمت عدد هام من المشاركين بين فاعلين و شركاء و سكان ، نذكر منهم :

- منتخببي المجلس الشعبي الوطني
- اعضاء المجلس الولائي ، اعضاء المجلس البلدي
- اعضاء اللجنة الولائية لمتابعة مخطط فضاء البرمجة الاقليمية للجنوب الكبير
- الهيئات و الجمعيات المهنية ( غرفة التجارية ، غرفة الصناعية .... الخ)
- ممثلي المؤسسات و الشركات العمومية و الخاصة
- ممثلي الحرفيين
- باحثين و خبراء جامعيين
- ممثلي الجمعيات
- ممثلي اعضاء المجتمع المدني
- الصحافة الحلية
- اطارات مختلف المديريات المركزية



- اطارات المديرية العامة للتهيئة الاقليمية
- مع تسجيل حضور وزير تهيئة الاقليم ، البيئة و المدينة السيد : عمارة بن يونس
- (4)- مكان اجراء الورشات : تم اجراء المشاورات و الورشات ب جامعة تمراست
- بعد اتمام الورشات و استخلاص النتائج المتفق عليها ، تم عرض هذه الاخيرة امام وزير تهيئة الاقليم
- البيئة و المدينة أنظر الصورتين (04) ، (05)
- صورة رقم (04): عرض نهائي للمشاريع المتفق
- عليها
- صورة رقم (05): عرض نهائي للمشاريع المتفق
- عليها



المصدر : مكتب الدراسات في الانجاز و التعمير ( URBACO )

لا حضا ان التجربة الجزائرية لتجسيد السياسة التشاركية ، تجربة طموحة الا ان الفرق الذي شهدناه ان التجربة الجزائرية تعتمد على ورشات المشاركة و بعدها يتم اقامة العرض النهائي للنتائج ، على عكس التجارب السابقة التي تقوم بعرض غير نهائي بعد الورشات ، هذا العرض الذي يكون قابل للتصحيح و التغيير .

استنتاج :

ان ظهور مصطلح الحوكمة هو نتاج عن اسباب عديدة تصب كلها في نتائج الفساد الاداري ، و انتشاره هو ضرورة حتمية عالمية ، فاذا كانت الحوكمة هي اشراك جميع الفاعلين الداخليين في هيئة معينة او قطاع ما ، فالحوكمة الرشيدة هي تعزيز هذا الاشراك بالشفافية ، المشاركة ، حكم القانون ، المساواة الكفاءة... الخ بغية تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة للموارد البشرية ، الطبيعة و الاقتصادية .

اما الحوكمة الحضرية الرشيدة فهي نفسها تلك الحوكمة الرشيدة التي تسقط بكل ابعادها و لياتها على المدينة ، لتخلق محددات خارجية تتمثل في تطبيق مختلف القوانين و المعايير و اخرى داخلية تتمثل في المشاورة و المشاركة و التنسيق بين مختلف المديرية الفاعلة في الميدان الحضري و ايضا السكان المعنيين لنتج نوعا من السياسة التشاركية في الفعل الحضري ، حيث واكبت العديد من الدول على غرار الجزائر هذا الفكر ، الا ان هذه الاخيرة لازالت بعض القيم للمقاربة العمودية راسخة في مبادئها التسييرية .